

تأخير في تخليص البضائع

«المركزي» لـ «الوطن»: من المجحف ربط ازدحام الحاويات بقرارات تمويل المستوردات

عبد الهادي شباط

يشهد العديد من المعابر والمنافذ الحدودية البرية والبحرية حالة تكسب للحاويات والمستوردات بسبب تأخر إجراءات تخليصها الجمركية ونفاذها للسوق المحلية.

ويرى العديد من المخلصين الجمركيين والمستوردين والتجار الذين تواصلت معهم «الوطن» أن من الأسباب الفاعلة في هذا التأخير هو قرار تمويل المستوردات الأخير الذي عممه مصرف سورية المركزي وتسبب تطبيقه في تأخر تخليص البضائع وإدخالها، ما تسبب للمستوردين بخسائر كبيرة جراء عمليات التأخير، وذهب البعض منهم إلى أن الاستمرار في هذه الإجراءات يمكن أن يسهم في نقص العديد من المواد والسلع في السوق المحلية وإلى حد فقدان البعض منها.

ولفتوا إلى أن تعميم المركزي أضر بشدة عندهم أي بضاعة مستوردة إبراز إشعار بتسديد ثمن هذه البضاعة لدى إحدى شركات الصرافة العاملة في السوق المحلية والمعتمدة من مصرف سورية المركزي وفي هذا الملف هناك العديد من التفاصيل مثل أن بعض التجار سدوا ثمن البضائع قبل تعميم المركزي.

ويبين الباحث الاقتصادي علي محمود أيضاً أفاد البعض منهم أن هناك حلولاً يتم العمل عليها لتجاوز هذه المشكلة ومنها دفع نسبة من قيم المستوردات قد تكون ٢٥ بالمئة مقابل السماح بإدخال هذه المستوردات لكنه في المحصلة تأخير تخليص البضائع في المعابر وخاصة ميناء اللاذقية يتسبب بخسائر كبيرة للمستوردين وبالقطع له المبلغ المطلوب، أو من خلال بيع أحد



الأجنبي، فمثال ذلك قد تصل كلفة تأخير ٢٠ حاوية مدة ٣ أشهر في الميناء أكثر من ١٢٠ ألف دولار وفي المحصلة يمثل ذلك حالة استنزاف للقطع الأجنبي. وقدر البعض منهم عدد الحاويات المكس في الميناء بمئات الحاويات لكنهم استبعدوا أن يكون هناك مواد غذائية في هذه الحاويات لأن هناك تسهيلات خاصة للمواد الغذائية. وبين الباحث الاقتصادي علي محمود أنه تم تمويل المستوردات من المواد المسووح بها حسب نص القرار الخاص، وبذلك حددت مصادر التمويل عن طريق حساب المستورد في أحد المصارف في الخارج، أو من حسابها في أحد المصارف في الداخل، أو من خلال بيع إحدى شركات الصرافة له المبلغ المطلوب، أو من خلال بيع أحد

المصارف له المبلغ المطلوب شريطة أن تكون مستورداته من ضمن القائمة المسموح بتمويلها والمحددة للمصارف من المصرف المركزي، على أن يقدم المستورد إشعاراً بشراء القطع أو أي وثيقة تثبت مصدر التمويل إضافة لصورة عن إجازة الاستيراد والفاخرة. وبين المصرف المركزي أنه قد منح مؤخراً مستورداته من المبلغ المتبقى من فاتورة تصدير وهي نسبة ٥٠ بالمئة من تعهد التصدير شريطة أن تكون المستوردات من المواد الأولية ومن مستلزمات عملية الإنتاج لديه حصراً. وفي تصريح خاص لـ «الوطن» أوضح مصرف سورية المركزي أنه من المجحف جداً ربط موضوع ازدحام الحاويات بالنسبة لتخليص المواد المشملة بقرار

الشحن خلال الأسبوع المتخصص في مرفأ اللاذقية وتأخر عمليات التخليص الجمركي بالنعكاسات تطبيق قرارات تمويل المستوردات الصادرة عن المصرف المركزي فقط، فقد ساهم في عملية الازدحام والتأخير عملية القصف الإسرائيلي التي تعرض لها المرفأ التي أدت لتعطيل العمل فيه لعدة أيام، إضافة للازدحام المعتاد في هذه الفترة من العام قبل بدء عطلة أعياد الميلاد ورأس السنة، علماً أنه لا يوجد ضغط من المستوردين المراجعين للمصرف المركزي إلا لدى فرع دمشق، الذي يعمل العاملون فيه لدى قسبي الاستيراد والتدقيق بدوام إضافي يومياً وفقاً لتوجيهات حاكم المصرف للتخفيف من الضغط وتسريع العمل.

بالنسبة لتخليص المواد المشملة بقرار

الذهب الأبيض من قاطرة للاقتصاد السوري إلى سلة رخيصة بيد التجار والمضاربين

القطن الخام المسلم لـ «حلج وتسويق الأقطان» لا يسد حاجة شركات الغزل لأكثر من شهراً!

خالد زتكلو

على الرغم من وضع السعر المغربي من الحكومة لشراء الموسم الحالي للقطن، إلا أن ارتدادات صادمة ستعكس على الجهات المستفيدة من المحصول جراء ضعف تسويقه وتسليم كميات ضئيلة من إنتاجه، وذلك بعد أن غدا سلعة رخيصة بيد التجار والمضاربين والعابثين به بعد أن كان قاطرة للاقتصاد السوري.

وعلمت «الوطن» من مصادر مطلعة أن المؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان استلمت فقط ٢٠٠٠ طن قطن خام محبوس حتى يوم أمس، ولأسباب لا علاقة لها بالتسوية الحكومية الجزئية، وبالتالي، لن تتجاوز كميات الأقطان المحلوجة ٢٠٠٠ طن، وهي لا تكفي حاجة شركات الغزل بمستودعاتها الفارغة لأكثر من شهر واحد.

ولفتت المصادر إلى أن السياسات والإجراءات الاعتيادية لوزارة الصناعة بمؤسساتها التابعة لها مثل (الأقطان-التسيجية) وضعف الإدارة في تسويق المحصول، سعتي نتائج كارثية على واقع الصناعة النسيجية السورية، التي تشكل ٥٠ بالمئة من الصناعة السورية، والتي دقت ناقوس الخطر مع شركات الزيوت التي ستتوقف عن العمل في مستورداتهم من مواردهم الذاتية لتقديم الوثائق التي تظهر مصادر تمويلهم، ليسار إلى تدقيقها والتأكد من أنه لم يتم شراؤها من المضاربين والمتلاعبين بأسعار وفسادت إلى أن المؤسسة النسيجية غير

وتسويق الأقطان في تأمين حاجة شركات الغزل والزيوت، وهي الجهة الحصرية المعنية باستلام الأقطان وحلجها وتسويقها المستندة في ذلك إلى موافقة الاستيراد الصادرة بتاريخ ٢٨ حزيران الماضي، وكيف أعلنت عن أول مناقصة لشراء القطن المحلوج بتاريخ ١٣ آب الفائت وهو موعد بدء استلام القطن المحبوس، وكيف فتحت الباب لإجراء عقود تشغيل للغزل خلال هذا الموعد؟ وأكدت المصادر أن هذه الإجراءات الكارثية الكبيرة شجعت بدورها على قيام المحالجات الأجنبية الخاصة المنتشرة في المناطق التي تسيطر عليها ما تسمى بقوات سورية

والديمقراطية- قسد» على حلج الأقطان وإنتاجها ونواتجها، وتتلخص بإغلاق باب شراء القطن المحلوج حتى نهاية تشرين الثاني بغية تجفيف مآخذ التصريف والحث على تسليم القطن المحبوس من خلال تشجيع الوسطاء على تأمين القطن المحبوس كما جرى في السنوات السابقة، مع إيقاف إبرام عقود التشغيل للغزل لها من أثر سلمي في المضاربة بالأسعار من خلال تعدد الموردين فضلاً عن التحكم بأسعار الخيوط القطنية الناتجة واحتكارها في السوق المحلية وغياب دور القطاع العام الذي يمتلك الإمكانات الكبيرة لشراء وتشغيل الأقطان وضبط أسعارها في السوق المحلية. وأردفت: إذا دعت الحاجة لشراء القطن المحلوج وبذور القطن بعد نهاية تشرين الثاني، فيوجب فرض سعر محدد من قبل مؤسسة الأقطان حتى عقود تشغيله لفترة محددة، وأن يتم حصر الشراء بمؤسسة الأقطان لئلا يفتتق المضاربة السورية كما يحدث راجعاً، علماً أن المؤسسة تخرب ناجحة ومدروسة خلال السنوات السابقة لذلك.



وكشفت أنه تم ضبط ومصادرة سياراتين محملتين بالأقطان من المناطق الآمنة في محافظة دير الزور، حيث جرى شراؤها من قبل تجار أبرمت عقود تشغيل للغزل مع مؤسسة الأقطان، وماهي إلا جزء من الأقطان التي تم شراؤها في المناطق الآمنة بغية الاتجار بها.

وبينت أنه كان يتوجب على مؤسسة الأقطان اتخاذ سياسة تسويقية مغايرة تماماً، من شأنها تأمين حاجة القطن من الأقطان ونواتجها، وتتلخص بإغلاق باب شراء القطن المحلوج حتى نهاية تشرين الثاني بغية تجفيف مآخذ التصريف والحث على تسليم القطن المحبوس من خلال تشجيع الوسطاء على تأمين القطن المحبوس كما جرى في السنوات السابقة، مع إيقاف إبرام عقود التشغيل للغزل لها من أثر سلمي في المضاربة بالأسعار من خلال تعدد الموردين فضلاً عن التحكم بأسعار الخيوط القطنية الناتجة واحتكارها في السوق المحلية وغياب دور القطاع العام الذي يمتلك الإمكانات الكبيرة لشراء وتشغيل الأقطان وضبط أسعارها في السوق المحلية.

وأردفت: إذا دعت الحاجة لشراء القطن المحلوج وبذور القطن بعد نهاية تشرين الثاني، فيوجب فرض سعر محدد من قبل مؤسسة الأقطان حتى عقود تشغيله لفترة محددة، وأن يتم حصر الشراء بمؤسسة الأقطان لئلا يفتتق المضاربة السورية كما يحدث راجعاً، علماً أن المؤسسة تخرب ناجحة ومدروسة خلال السنوات السابقة لذلك.

في اللاذقية..

زيادة أجور التاكسي بنسبة ٤٧-٥٠ بالمئة والتمويل يتوعد بحبس المخالفين

عبيد سمير محمود

يترقب المواطنون في اللاذقية ضيق عمل سيارات الأجرة «التاكسي» بعد زيادة التعرفة بنسبة ٥٠ بالمئة بناء على الزيادة الأخيرة لسعر ليتر البنزين المدعوم إلى ١١٠٠ ليرة بعد أن كان يسعر ٧٥٠ ليرة. المكتب التنفيذي لمجلس محافظة اللاذقية أصدر قراراً يقضي بتعديل أجور النقل عبر السيارات العامة العاملة على البنزين ضمن المحافظة وذلك بعد موافقة لجنة تحديد الأسعار على الزيادة المقترحة وتعديل العداوات الخاصة بالتاكسي العامة من قبل فرع الشيكات بما يتناسب مع الأسعار المقترحة.

وقال عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية على يوسف لـ «الوطن»، إن الزيادة على أجور التاكسي تمت بمعدل يتراوح بين ٤٧-

٥٠ بالمئة، بما يتناسب مع تكمن أصحاب السيارات من العمل وتأمين خدمة المواطنين بالوقت نفسه. وأضاف يوسف إنه تم تعديل نقل الركاب بالسيارات أجور نقل الركاب بالسيارات العامة العاملة على البنزين ضمن المحافظة لتصبح قيمة الانطلاق المسافة الابتدائية ٢٢ متراً/

طريق، وأوضح أن عدد سيارة الأجرة يقف ١٠ ليرات كل ٩ نواتج خلال النقلة الواحدة، مشدداً على ضرورة توجه جميع السائقين للشركة السورية لشيكات لتعديل عداوات سياراتهم خلال الأيام المقبلة، منعاً لتعرضهم للمخالفات.

للعمل بمتابعة من قبل فرع المرور ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك. من جهته، أكد رئيس دائرة حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر لـ «الوطن» مراقبة ومتابعة عمل سيارات الأجرة في المحافظة. وأشار زاهر إلى تنظيم عدة ضبوط بحق سيارات أجرة مخالفة خلال الأيام الماضية، منها ١٥ ضبطاً لخالفات تقاضي أجور زائدة. ولفت إلى التشدد بمتابعة كل شكوى تصل إلى الدائرة وتشديد الرقابة على عمل التاكسي ومنع زيادة الأسعار على التعرفة المحددة رسمياً، ومعاينة المخالفين وفق إجراءات الرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١.



إمراز محفوظ

كشف نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة لـ «الوطن»، أن الكميات التي يتم تصديرها من الحمضيات إلى دول الخليج تعتبر قليلة خلال الفترة الحالية ولا يتجاوز عدد برادات الحمضيات المصدرة ٦ برادات يومياً، إضافة إلى كميات قليلة إلى العراق. وأعاد قسومة انخفاض الكميات المصدرة إلى ارتفاع التكلفة، وبين أن قرار الحكومة بإعطاء دعم لمصدري الحمضيات بمقدار ٣٠ ليرة عن كل كيلو مصدر من المزارع المعتمدة و ٢٠ ليرة عن كل كيلو من المزارع غير المعتمدة لم يؤد إلى تحسين الصادرات من الحمضيات.

وأن أسعار الحمضيات في الأسواق أوضح أن أسعارها خلال الموسم الحالي تعتبر متدنية جداً والسعر الذي يباع به الكيلو أقل من تكلفته، لافتاً إلى أن أجور النقل وأسعار عموات التعبئة تعتبر مرتفعة جداً. وبالنسبة للصادرات بالمجمل بين قسومة أن هناك نحو ٤٠ براداً تصدر يومياً في دول الخليج و١٤ براداً إلى العراق وهناك تحسن في الصادرات خلال الأسبوع الحالي أقل قياساً للأسبوع الماضي الذي كان فيه حجم الصادرات أقل والذي كان يصدر فيه يومياً ٢٥ براداً إلى الخليج و٨ برادات إلى العراق.

وبالنسبة لتصدير البندورة والأنواع الأخرى أفاد قسومة بأن الطلب على البندورة السورية من دول الخليج سيتوقف مع بداية العام القادم مع بدء إنتاج البندورة السعودية والمعمانية وسيستمر تصدير التفاح وأنواع أخرى من الفواكه وأشار إلى وجود مشكلة مازالت قائمة بالنسبة للتصدير إلى العراق وهي المنافسة من سيارة إلى أخرى عند الحدود الأمر

